مركز نماء للبحوث والدراسات
Nama Center for Research and Studies
namacenter

ترجمات

النظام الغرامي الجديد

جيل ليبوفتسكي

ترجمة: البشير عصام المراكشي

بسم الله الرحمن الرحيم

النظام الغَرامي الجديد *

الليبرالية الجنسية

إن ترويج القيم المتَعية، والذي تعزز فيما بعدُ بحركات التحرير الجنسي، قلب الأخلاق الجنسية التقليدية رأسا علىٰ عقب. خلال نصف القرن، لم يعد الجنس مرتبطا بالشر والخطأ، ولم تعد للثقافة التي تقمع الحواس أية قيمة، وصار «إيروس»[١] من أهم التعبيرات في عالم ما بعد الواجب. خلال بضعة عقود، تحطمت المبادئ المتزمتة للأخلاق الجنسية، وما كان يعدّ عملا شائنا اكتسب مشروعيته بشكل أو بآخر، وتحولت الإلزامات الصارمة إلىٰ خيارات حرة، وعُوِّض الجنس-الإثم بالجنس-المتعة. مَن الذي لا يزال يعدّ العفة والعذرية ضمن الواجبات الأخلاقية؟ من يستنكر الجنس الحر عند النساء والشباب؟ من ينبذ العادة السرية؟ حتىٰ الانحرافات الجنسية لم تعد ملعونة منبوذة: صارت هذه الانحرافات تعرِض نفسها في الصحافة والإعلانات الصغيرة، وصار السادو-مازوشيون يُدعَون للحديث في الاستوديوهات التلفزية، وفي الدانمارك يعترف القانون بزواج المثليين[٢]، وفي فرنسا ثلاثة أرباع الشبان ما بين ١٥ و٣٤ سنة لا يرون المثلية تستحق الشجب والإنكار.

(١) إله الحب والرغبة الجنسية في الميثولوجيا اليونانية. [المترجم].

(٢) صدر هذا الكتاب قبل تشريع قانون «الزواج للجميع = Mariage pour tous» عام ٢٠١٣، والذي يعترف بزواج الشواذ في فرنسا أيضا. [المترجم].

*** فصل من كتاب ... «أفول الواجب: الأخلاق غير المؤلمة للأزمنة الديمقراطية الجديدة»**

للفيلسوف الفرنسي جيل ليبوفتسكي **ترجمة: البشير عصام المراكشي**

نشر مركز نماء للبحوث و الدراسات

سنة النشر: ٢٠١٨

في الوقت نفسه، صار الجنس موضوعا للاستهلاك الجماهيري: يعلن «الميني‌تل»[1] عن وعود وردية في إطاراته الإشهارية، وتؤجَّر الأشرطة الإباحية بحرية تامة في محلات الفيديو. تحولت العروض الإباحية من الدناءة الأخلاقية إلىٰ الشيوع دون عواقب كبيرة: لم تعد تُتهم بأنها خطر علىٰ النظام الاجتماعي، فاليوم صارت بعض الممثلات الإباحيات يُنتخبن في البرلمان الإيطالي. لقد حررت الثقافة المتَعية الفردانية الإيروس من فكرة الإثم، وأعطت المشروعية لاستراق النظر الجماعي، وعُوِّضت الأجنحةُ المغلقةُ الخاصة بالكتب الفاحشة في المكتبات الوطنية بالعلامات المضيئة للمحلات الإباحية، وفي كل مكان يتقدم الحق في المتعة علىٰ القواعد القمعية ويسعىٰ إلىٰ إعطاء المشروعية للتصرفات التي كانت تُعدّ قديما شائنة. نزع القيمة اجتماعيا عن الوصفات المحتشمة، والترويج المتلازم للقيم الليبرالية في الحياة الشهوانية، هكذا يكون الفعل ما بعد التخليقي.

إن حركة التحرر تؤثر في جميع دوائر الحياة الجنسية، ولكنها أعمق في مجال التغاير الجنسي (hétérosexualité) الراشد. هنا: كل أحد -رجلا كان أو امرأة- يمكنه أن يفعل ما يحلو له دون حظر مجتمعي، ولا توجد واجبات متحتمة تتحكم في الممارسات الجنسية، لا شيء في مجال الجنس يعد شرا ما دام ذلك بالتراضي بين الطرفين. في صورته المتطرفة، يَنعت المسارُ ما بعد التخليقي هذا العمل *باستقلالية الجنس* عن الأخلاق، لم يعد الإيروس يجد مشروعيته في احترام القواعد المثالية أو العاطفية أو التقليدية، ولكن في ذاته، بما أنه أداة للسعادة والتوازن الفردي. إن الجنس ما بعد التخليقي يعرّف بالاعتبار الوظيفي والشهواني والنفسي، ولم يعد مما يراقب ويُقمع ويهذّب، ولكنه يعبر عن نفسه دون قيد ولا منع بشرط واحد هو عدم إيذاء الآخرين. في المسار التاريخي للتمييز بين الجنس والأخلاق، قطع الإيروس الروابط التي كانت تجمعه بالرذيلة، واكتسب في الجوهر قيمة أخلاقية بسبب دوره في التوازن والازدهار الشخصي للأفراد.

(١) Minitel: أداة اتصال مشهورة في فرنسا، بدأت منذ أوائل الثمانينيات، وتعدّ سلفا للشبكة العنكبوتية. [المترجم].

إن هذا الترويج للمتعة الشهوانية مظهر نموذجي لحركية أزمنة المساواة الديمقراطية. نحن نعلم أن الحداثيين -منذ عصر الأنوار- رفعوا من درجة احترام السعادة الدنيوية إضافة إلىٰ مختلف متع الحياة. لكن المتعة، ما إن تحررت من مبدأ الإثم، حتىٰ وجدت نفسها مؤطّرة في فكر أخلاقي أعاد إدخال مجموعة من المراتب وأنواع الفَصل والقيم غير المتشابهة. في القرن الثامن عشر، حاشا بعض الاستثناءات (لامتري (La Mettrie)، ساد (Sade))، كانت المتَع مرتّبة بشكل هرمي، ومتع العقل والقلب في أعلىٰ الهرم: إذا كانت الأولىٰ تمنح السكينة واللطف، فوحدها الأخرىٰ تجعل الإنسان سعيدا وتمكّنه من تحقيق ذاته، وهما معا يتجاوزان ويكمّلان المتع الأخرىٰ جميعها[1]. استمر القرن التاسع عشر في عملية تخليق المتَع وترتيبها: توجد المتع الجنسية في أسفل سلّم الكرامة، هي متع فقيرة وسريعة، وتسبب الانحطاط للذي يتعاطاها بحماس وإفراط، كما أنها خطيرة بالنسبة إلىٰ العقل والصحة البدنية. لم يصمد هذا التمييز وعدم المساواة أمام المسار ما بعد التخليقي: في عصرنا، تقريبا جميع المتَع -ومنها الجنسية- لها قيمة متساوية، ولم نعد ننظر إلىٰ مسألة المتَع بألفاظ الأعلىٰ والأسفل. لم تبق سوىٰ الاختلافات الراجعة إلىٰ الأذواق والتفضيلات الذاتية التي لا تدخل في مرتبة معينة ضمن أي نظام ترتيبي مغلق. ولكن إذا كانت المتع المختلفة لا تزال تحتفظ بداهةً بخصوصيتها، فإنها حصلت علىٰ مشروعية متساوية، وحق متساو في التعبير والخبر والاعتبار. استطاع الإيروس -متأخرا، ولكن بشكل جذري- أن يسجل تآكل المفارقات الهرمية، والذي يشكل عصر المساواة الديمقراطية.

تخلص الجنس كثيرا من المعايير المتزمتة والإلزامية القديمة، وصارت فكرة الواجبات في مادة الجنس تثير التبسّم، ولم تعد الحياة الفاضلة عبارة عن انضباط تقشفي للحواس. ولكن هذا لا يعني أن الإيروس صار في كل مكان دائرة لا قواعد لها، «متجاوزة للخير والشر». علىٰ الرغم من مسار تحرر العادات، فإن عددا من الممارسات الجنسية لا تزال معرّضة للعتاب من طرف الضمير

(1) Robert Mauzi, *L'idée du bonheur dans la littérature et la pensée française au XVIIIe siècle*, Paris, Armand Colin, 1960, pp. 413-417.

الاجتماعي. زنا المحارم، اختطاف القاصرين، الدعارة، الممارسات مع الحيوانات، السادو-مازوشية، كل هذه الأفعال ما تزال تثير أحكاما معادية قاسية تقريبا. يمكن مناقشة المثلية في وسائل الإعلام، ولكن يبقىٰ الإقرار بها صعبا في كثير من الأوساط الاجتماعية والمهنية: نصف الفرنسيين يعدّ المثليين «أناسا مثل غيرهم»، فيما النصف الآخر يعدّهم مرضىٰ أو منحرفين، يجب علاجهم أو محاربتهم. علىٰ الرغم من تزايد التسامح الاجتماعي مع الأقليات الجنسية، فإن حالة السماح ليست عامة، ولم يُقضَ علىٰ جميع الطابوهات من الفردانية المتَعية والثورة الجنسية لسنوات ١٩٦٠-١٩٧٠. أعيدت بعض أنواع التمييز في مجموعة من الأنشطة غير الغالبة، مع فارق أن الشجب أقل قمعية وعنفا، وأقل وثوقا في نفسه. نحن لا نتجه نحو لاأخلاقية جنسية صارمة: ما تتضح ملامحه هو، من ناحية، حركة انفصال واسعة بين الأخلاق والجنس، ومن ناحية أخرىٰ، إعادة إنتاج أنواع من التمييز والإبعاد المحدودة، ولكن غير المعترف بها وغير المعلنة، ودون إجماع. لم تعد توجد أخلاق جنسية منسجمة، فإن تطور القيم الفردانية نسف الوفاق حول المحترم وغير المحترم، والطبيعي والمَرَضي؛ وتراجعت إطلاقية الخير والشر لصالح التسامح الجنسي الجماعي، مع التوبيخات الفردية القليلة والصامتة. غدا، لن يكون كل شيء مشروعا علىٰ قدم المساواة، لقد فتحت الفردانية الجديدة فضاء لبعثرة المعايير الأخلاقية والحُكم المتشعب، والذي لم يعد يستند إلىٰ أي واجب أعلىٰ: إن العصر ما بعد التخليقي لا مواعظ فيه، بل فيه إقصاءات اختيارية صغيرة.

الجنس المطمئن، الجنس المُضايَق

لقد حررت الفردانيةُ الجديدة الجنسَ من الإلزامات السلطوية القديمة، ولكنها في الآن ذاته، أعادت تسجيل ضوابط تمنع من جعل مجتمعاتنا تنحصر في فوضىٰ الشهوات الداعرة. ليس صحيحا أن رفعَ الممنوعات الأساسية قد جرّ إلىٰ مُتَعية شهوانية متحررة من كل قيد: «في المجتمعات الديمقراطية، اتخذت شهوانيةُ الجماهير هيئةً معتدلة ومطمئنة» هذا التشخيص من توكفيل (Tocqueville) ما يزال -وإن أبىٰ هواةُ النواح والشكوىٰ- ملائما لما نشاهده في الديمقراطيات ما بعد

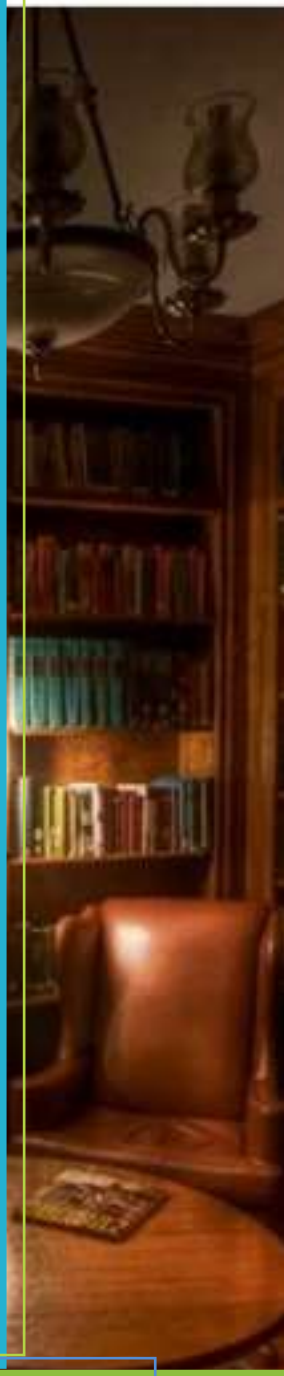

التخليقية المتروكة لاستقلالية الأشخاص. «تمتعوا دون عراقيل»: لقد أغلِق هذا الطور من الفردانية المدمّرة، والذي كان -علىٰ كل حال- مرحلة تاريخية قصيرة بين العصر التخليقي والعصر المطمئن لما بعد الواجب. أعيد سريعا وضع نظام جنسي جديد، يجمع بين الاستقلالية وانتظام العادات، ويطرُد في الوقت نفسه التزمتَ الطهراني وتصاعدَ المتع الشبقية. لم يعد العُري يثير الاحتجاج، ولكنه يبقىٰ محصورا في أماكن معينة، في حدود معينة، في تمثّلات معينة. يدعو مجتمعنا إلىٰ الحديث دون عُقَد عن الجنس: يرىٰ سبعةُ فرنسيين من أصل عشرة من الطبيعي أن يروي الشخص حميميته الجنسية علىٰ شاشة التلفزة، ولكن العدد نفسه يرفض ذلك بصرامة حين يتعلق الأمر بهم أنفسهم. تستغل الموضةُ والإعلانات -والنجوم عموما- سجل الإثارة الجنسية، لكنه في الحياة اليومية قليل الانتشار والاستفزاز، لأنه يسطر عليه ارتداء الألبسة الرياضية والعملية، واستعمال التطرية (المكياج) غير اللافتة للأنظار. أصبحت الإباحية العنيفة شائعة، لكن تصرفات المغازلة تقل عدوانية يوما إثر يوم. تعم الشبقية في ثقافة الجماهير وجميع «الأوضاع» الجنسية صارت مشروعة، ولكن الممارسات الجنسية الحقيقية تقليدية وقليلة التنوع: تبقىٰ التصرفات الجنسية غير التقليدية هامشية جدا[1]. في عام ١٩٨٥، صرّح ٣٥% من الفرنسيين أنهم لم يعرفوا سوىٰ شريك جنسي واحد في حياتهم، و٢٨% من الرجال أقل من ٣٥ عاما ما بين ٣ شركاء و٥؛ في الاستطلاع عن الجنس عند الفرنسيين والذي نُشرت نتائجه عام ١٩٩٢، صرّح الرجال الذين تزيد أعمارهم عن ٢٥ عاما بأنه كان لهم -في المتوسط- ما بين ١٢ و١٤ شريكا في حياتهم، والنساء ما بين ٢ و٥. في المعدّل، وخلال الشهور الاثني عشر الأخيرة، اعترف الرجال برقم ١,٢ والنساء برقم ٠,٩. علىٰ الرغم من أن الإجابات في هذا المجال ينبغي أخذها بحذر، فإننا لا نزال بعيدين عن الاختلاط الجنسي وفوضىٰ الحواس.

(١) يراجع لمعرفة البيانات الإحصائية عن هذه الظواهر:
Florence Haegel, "Les pratiques secuelles", in *Sofres, opinion publique 1986*, Paris, Gallimard, pp. 148-152.

علينا أن نسجل أن امّحاءَ ثقافة الواجب والاحتفاءَ الاجتماعي بالحقوق الذاتية في الحياة المتحررة لا يقودان أبدا إلىٰ انحراف العربدة، لا يزال الشبق الجنسي ينتشر في حدود صارمة، معروضًا أكثر مما هو ممارَس، ثابتًا أكثر مما هو متحرك، متوازنًا أكثر مما هو متطرف. «الحريات الخاصة، النظام العام»: في مجتمعاتنا المتحررة من إدانة الجسد، فإن الخصوصيات الفردية وتنوع الأذواق الذاتية والاعتناء الكيفي بعلاقات الحبِّ والتواصل وأمنِ المشاعر، كل ذلك يكفي لإعادة خلق تنظيم اجتماعي للَّذَّاتِ، معقدٍ ومنفتح، ولكنه مناقض للتفلّت الخُلقي. تفتّتت الإلزامات والممنوعات، وقام «توازن» شبقي جماعي جديد: إذا زادت الحريات الجنسية، نقصت الهيمنة الاجتماعية للتجاوزات الشهوانية. أهي سطوة الامتثالية؟ ليس كذلك، لقد صارت النماذج متعددة، دون سلطة للإدارة القسرية: لم يبق إلا اشتراط الانسجام مع النفس، والتوافقات -أو عكسها- فيما بين الأشخاص والرغبات. إن النظام الاجتماعي الشهواني لم يعد من أثر الإلزامات الجماعية وضبط النفس المنتسب للفضيلة؛ إنه نتيجة الانحرافات الحرّة للأفراد: إن «اليد الخفية» تعمل حتىٰ في العالم الاجتماعي للحواس، والفردانية الجديدة تشتغل كأنها «لانظامٌ منظِّم».

إذا كان تحرير الضوابط الجنسية لا يرادف الانتقال إلىٰ حالة الأدغال، فهل نحتاج إلىٰ التأكيد علىٰ أنه لم ينجح في محو صور العنف والاعتداء المرتبطة بالحياة الجنسية؟ إن التوجه العام هو الفوضىٰ المنظِّمة، لكن حوادث الاغتصاب وهتك العرض والجرائم الجنسية الأخرىٰ، لم تختفِ بالطبع من الوجود بشكل سحري[1]. نحن نشهد -نوعا ما، ومن خلال قضية التحرش الجنسي الراهنة- تمديدا اجتماعيا للجرائم الجنسية، وتوسيعا للسكان المذنبين. في عام ١٩٨٤، أكد ١٠% من النساء الأوروبيات تعرضهن للابتزاز الجنسي من طرف مشرفٍ إداري؛ وفي عام ١٩٩١، وفي فرنسا، اعتبرت امرأة واحدة عاملة من أصل

(١) يراجع للتحليل الإحصائي والمقارن للعنف الجنسي بالديمقراطيات علىٰ مدة طويلة:
Jean-Claude Chesnais, *Histoire de la violence en Occident de 1800à nos jours*, Paris, Laffont, coll. " Pluriel ", 1981, pp. 170-195.

خمسة، أنها «واجهت حالات في العمل بغيضة جدا»، كما صرح ٢١% من الأمريكيات بأنهن كنّ -في وقت أو في آخر- ضحايا للتحرش الجنسي في حياتهم العملية. لكن لا ينبغي أن نتسرع في استنتاج تزايد الضغوط الجنسية والمعاملات المهينة للنساء، ما دام أن المعنىٰ الأساسي هو الإشهار الجديد الذي صار يحيط بالظاهرة، والحاجة الاجتماعية الملحة لتشريعات أقسىٰ. ما كان من قبل يُتجاهل أو يُسكت عنه، أصبح اليوم غير مقبول في نظر الأكثرين، وموضوعا لنقاش مجتمعي عام؛ إن الوعي ما بعد التخليقي ليس متراخيا، فهو يقترن بالمطالبة بالاحترام الصارم للحق في حماية النساء وكرامتهن. بقدر ما تنقص واجبات الفضيلة المؤطرة للجنس، تفرض الشرعيةُ الاجتماعية لحقوق المرأة نفسَها؛ وبقدر ما تقلّ الإرشادات المثالية في مجال الحياة الجنسية، تزيد الحاجة الجماعية إلىٰ قوانين تشريعية لمواجهة العنف الذي تتعرض له النساء في محلات عملهن. إن استقلالية الجنس عن القواعد الطهرانية والإلزامية لا تعني الإباحية الجماعية بل الإجماع علىٰ إنكار «حق السيد»[1]، ومشروعية قوانين مشددة. كلما زاد مقدار الحرية في الجنس، أطّر القانون الجنائي عن قرب التصرفات عديمة الاحترام؛ وكلما قلّ الربط بين الجنس والشر، صار القضاء يحاكم أعمالا كانت تعدّ من قبل قليلة الخطورة. مرة أخرىٰ، اتضح أن العالم الفرداني لما بعد الواجب هو فوضىٰ منظِّمة: في عام ١٩٩١ كان قريب من ٩ فرنسيين من أصل عشرة يرون أن التحرش الجنسي يجب أن يعاقَب عليه من طرف القضاء.

ولكن المشكلة لا يمكن أن تُختزل في هذه الواجهة الإجماعية. في الولايات المتحدة، هزّت قضية القاضي توماس، المتهم عام ١٩٩١ بالتحرش الجنسي بمُساعِدته السابقة، الرأيَ العام وسببت انقسامه، كما أطلقت العنان للأهواء والمواقف؛ وقد تابع الجلسات مباشرة نحو ١٢٠ مليون مشاهد. كُتب عن هذه الفضيحة: إنها هستريا، احتشام متكلف، طهرانية أنجلوسكسونية. لكننا

(١) إشارة من المؤلف إلىٰ ما يُشاع -ولم يثبت بيقين- من أن السيد الفيودالي في القرون الوسطىٰ كان يملك الحق في مضاجعة عروس خادمه في ليلتها الأولىٰ. وصارت العبارة تستخدم في التحرش الجنسي الذي يمارسه كل رئيس علىٰ مرؤوسته. [المترجم].

لا نستطيع أن نتخلص بسهولة من تعقيد مشكلة تعبر عن توجه ثقيل للمجتمعات الديمقراطية المعاصرة أكثر من تعبيرها عن ثقافة «مهجورة». لا شك أن من الصحيح ربط تأثير القضية بسلطة الإعلام، وبمجتمع أمريكي تشكل فيه الصورة الخاصة جزءا أصيلا من الصورة العامة، وتُفاقم فيه المنافسة علىٰ النجاح الاجتماعي الصراعات المهنية بين الجنسين، ويظهر تعيين عضو في المحكمة العليا علىٰ أنه رمز سياسي، وتحدِّد القضيةُ العرقية -بشكل كبير- أصلَ الحوار[1]. لكن بشرط عدم إغفال كون الحدث الذي أثاره التحرش الجنسي، وإن كان معبرا عن خصوصية المجتمع الأمريكي، فإنه لا ينفك عن حركة أوسع، تميز الديمقراطيات ما بعد التخليقية، وهي تَمَدُّد المطلب الاجتماعي للقانون، وأولوية القانون كأسلوب لتنظيم الصراعات. ليس مؤكدا أن التركيز علىٰ فكرة «الحرب بين الجنسين» يمكن أن ينير القضية، وذلك أن ما يكمن وراءها هو بالضبط المطالبة بحقوق جديدة مشروعة للنساء. ما نطلق عليه تجريبيا «الحرب بين الجنسين» يترجم في الحقيقة انتصار الحق، والحركية العميقة للعصر الديمقراطي الجديد، حيث العلاقات بين الجنسين صارت تُحكم بشكل أقل بـ «التقاليد» أو «القوة» وبشكل أكبر بالمنطق المتمدد للحقوق الفردية في الاستقلال والكرامة. وهكذا، فإن الاحتجاجات الجديدة ضد التحرش الجنسي تبرز ليس فقط دناءة الابتزاز بفقدان العمل، ولكن أيضا بشكل أوسع، في الولايات المتحدة، «البيئة المعادية» التي أنتجتها المجاملات وكلمات الرجال الفاحشة أو غير اللائقة. لم تعد الجنسانية في حد ذاتها محل اتهام، ولكن «الإحراج» الشخصي الناتج عن الاعتداءات اللفظية: تتغلب النفسانية علىٰ الأخلاقية، والحماية علىٰ المثالية، وعُوِّضت إلزامات الفضيلة بمتطلبات النساء الفردانية في أن ينَلْنَ الاحترام، ولا يتعدّىٰ عليهن، ولا يتعرضن للعنف الذكوري، ولو في الخطاب. نحن لا نشهد إعادة الاعتبار للطهرانية المؤثِّمة للجسد، ولكن نشهد التوسيع ما بعد التخليقي لمطلب احترام الحقوق الذاتية.

(1) – Eric Fassin, "Pouvoirs sexuels. Le juge Thomas, la Cour suprême et la société américaine", *Esprit*, déc. 1991, pp. 102-130.

من الخطأ المماثلة بين التوسع الاجتماعي لحقوق الفرد والإباحة المنحرفة والفسوق الحسي والجنس المتوحش الخاضع لموازين القوىٰ. في الواقع، تعمل الفردانية الجديدة علىٰ إقامة «حضارة» الإيروس، والتحكم الشديد في التصرفات والكلمات الذكورية: من الآن فصاعدا، صارت جريمة الاغتصاب تشمل أيضا ما بين الزوجين، وفوق ذلك يجب محو جميع أنواع الوقاحات والمحادثات الحميمة تجاه النساء في محلات العمل. من خلال المطالبات النسوية الجديدة، صار الرجال ملزمين بالتخلي عن جزء كبير من تصرفاتهم التقليدية «عديمة الاحترام»، وإظهار مزيد من التحكم الذاتي. يتراجع في الوقت نفسه نوع كامل من الاندماج الاجتماعي: في الولايات المتحدة، مُنع بالفعل في بعض الشركات وجود الصور أو الأجسام المثيرة، كما أن المحادثات الموجهة للموضوعات الجنسية، و«المغازلات غير المرغوب فيها» - سواء من الرئيس الإداري أو من غيره، تعرض صاحبها للعقوبات التأديبية، أو حتىٰ للمتابعات القضائية. يقترن أفول الواجب بتطهير محلات العمل، وإرادة القضاء علىٰ جميع العلاقات الملتبسة، وجميع أشكال «الخفة» والغزل، والانتهاك والتجنيس (sexualisation) في العلاقات بين الرجل والمرأة. إن التعبئة ضد التحرش الجنسي موازية للحملة العنيفة ضد التدخين: يتعلق الأمر بتنظيف الفضاءات والعلاقات بين الجنسين، بطرد جميع أنواع الإزعاج والإثارة الجنسية، باستئصال جميع التصرفات السيئة والتجاوزات في سبيل عالم نظيف وناعم، شفاف ووظيفي بدقة. بقدر زيادة حركية الحقوق الذاتية، تنتقل العلاقة بين الرجل والمرأة إلىٰ عصر *الردع*؛ كلما اكتسب المطلب الأخلاقي نشاطا، فقدت الأشكال التقليدية للتنشئة الاجتماعية بين الجنسين اعتبارها، مقوّية أكثر الانكفاء علىٰ الذات، واللامبالاة الفردانية، أو حتىٰ الحذر من الآخر والعداء تجاهه: في الولايات المتحدة، اقتنص أرباب الشركات الصناعية الفرصة، فاقترحوا في الأسواق حقائب وأقلاما وأدوات أخرىٰ صغيرة لنصب الفخاخ للمتحرشين جنسيا. إذا كنا نهنئ أنفسنا بالإجراءات القانونية الجديدة التي تعاقب المطالب ذات الطبيعة الجنسية الصادرة من الرئيس الإداري، فإننا نبقىٰ أكثر تحفظا تجاه أشكال السلوك الاجتماعي التي صارت توجد في المجتمعات ما بعد الحداثية حين تصنف كلمة «مزعجة» بأنها من قبيل التحرش

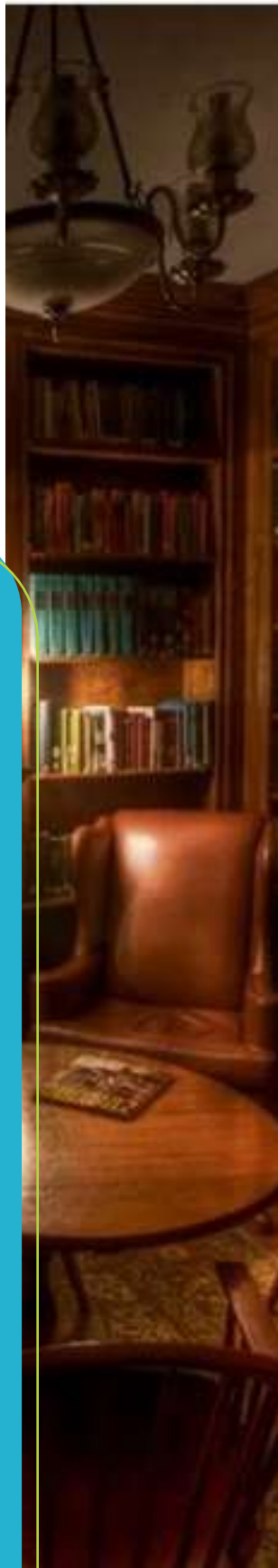

الجنسي. أي علاقة اجتماعية، وأي نسق للتعايش بين الجنسين يبدو في أفق الديمقراطيات؟ علىٰ الأقل في الحالة الأمريكية -علىٰ الرغم من خصوصيتها- فالعدّة القانونية لحماية النساء تؤدي دون شك إلىٰ زيادة منطق الاستيعاب الذاتي النرجسي، وصعوبة تعامل الرجال مع النساء، والاستياء من تصرفات الغزل والدعابات الجنسية والمحادثات الملتبسة. أين تلك الأيام الجميلة: لقد صارت الأخلاق الجنسية حرة، وفقدت بعض صرامتها السابقة، ولكن المخاض الراهن للفضاء الاجتماعي لا يبشر بولادة عالم مرِح وبهيج.

الوفاء دون الفضيلة

إن التكريس الاجتماعي الذي يحظىٰ به خلق الوفاء، يبرز بشكل آخر مسار التنظيم الذاتي الفرداني. في ماض قريب، وفي حمّىٰ الثقافة المضادة، كان واجب الوفاء مرادفا لعُدّة من السلطة البرجوازية واستلاب الكيانات؛ ازدهرت طوباوية الحياة الجماعية و«الأزواج المتحررين» تحت ذريعة الحق الفردي الدائم في الاستقلالية والتجول والمتع الحسية المتعددة. انتهت هذه المرحلة، وهذا علىٰ الرغم من أن الجنس خارج مؤسسة الزواج لم يعد مستنكرا: صرنا شديدي الإعجاب بالأسرة والحياة الزوجية، ١٠% فقط من الفرنسيين يعدّون الخيانة الزوجية «شيئا دون خطورة»، و٨٠% من الشباب يرون أن الوفاء بين الزوجين أمر أساسي؛ وبموازاة ذلك، فقد مفهوم الزواج المتحرر من جاذبيته، ولم يعد له قيمة إلا في المجلات المتخصصة في تبادل الأزواج، وصار كأنه ذكرىٰ من الذكريات القديمة. صارت العودة إلىٰ البيت كل مساء بعد العمل، والتظاهر بحمل خاتم الزواج، من عادات الناس اليوم: يحيا الثبات في مجال الحب! في الظاهر -علىٰ الأقل- فإن الممارسات الواقعية أقل ملائكية مما يبدو: في الولايات المتحدة، نحو ٥٠% من الأزواج قد لا يكونون أوفياء، وامرأة واحدة من أصل أربعة تقرّ بممارسة علاقات جنسية خارج إطار الزواج. لكن روح العصر تغيرت: ما كان يُشجب من طرف الشباب الثائر لم يعد كذلك، وما كان رمزا للكبت وعقليةِ التملك صار قيمة إيجابية؛ بعد الفردانية الإباحية، هذه الآن الفردانية «المقبولة». خلافا للذين يستنكرون الانحدار الفاجر لعصرنا الراهن، فإن

مجتمعاتنا المغرمة بالحرية الفردانية تتشكل من جديد تحت شعار الثبات في الحب ونبذ الإغراءات المارقة؛ إن الذي يلوح في الأفق هو النظام الجنسي -ولو من نوع جديد- لا المد المتحرك للغرائز. إن تقديس الاستقلالية لا يعني أبدا الإغراق في المتع ولا خفض قيمة القوانين، ولكن إعادة الاعتبار للاستقامة في علاقات الحب: صارت الأمانة والوفاء هي القيمة الأولىٰ.

إنه مظهر جديد للفردانية المعاصرة، وليس رجوعا محضا للأخلاق المتصلبة القديمة. صحيح أنه من ناحية أولىٰ، فإن إعادة القيمة الثقافية للوفاء يمضي عكس تيار تلقائية الإيروس و«الحرية» في الحب: الاستقرار، وبذل الجهد لعدم الرضوخ للإغراءات السطحية، وتعظيم الوفاء، كل ذلك يعبر عن رفض التنقل الجنسي المناقض للفردانية العابثة التي أنتجها الاستهلاك والتواصل الجماهيري. ولكن من ناحية أخرىٰ، لا ينبغي النظر إلىٰ الظاهرة علىٰ أنها إعادة لمشروعية القيم التقليدية والحاسمة للعصور المتزمتة. لقد فقد الوفاء المدّعَىٰ في عصرنا كل بُعد مطلق: لم ترتفع قيمة الوفاء في ذاته، ولكن فقط الوفاء ما دام الحب قائما بين الطرفين. لا يوجد إحياء للوفاء البرجوازي الذي غايته استدامة النظام الأسري: لم يعرف عصر سابق قط هذه الكثرة في وقائع الطلاق، ولا اعتُرف قط بالحق في الانفصال بين الزوجين. وكذلك لا يبرز الوفاءُ الإرادوي الملاحَظ «طبقا للّامعقول» والمتصوَّر علىٰ أنه أساس للشخصية - كما كان يحللها دونيس دو غوجمون (Denis de Rougemont): فقط الوفاء الذي يصاحب بشكل تلقائي تقريبا الحياة الغرامية. متىٰ تبخرت جاذبية الكائنات، سقطت عن الوفاء كل قيمة. إن الموافقة الشعبية المعاصرة علىٰ قيمة الوفاء لا ارتباط لها بأي حاجة فضائلية، ولكنها تترجم أولا التطلع الفرداني لحبٍّ حقيقي دون كذب ولا «ضحالة». نعم للوفاء ولكن فقط كملحق أو ترابط طبيعي للحب. من خلال الوفاء، فالذي يقدَّس حقا هو صفة الحياة والعلائقية بين الناس، حيث لا أحدَ يُتلاعب به، أو يُخان، أو يعدّ كأنه لعبة بين الأيدي. صار الوفاء يوضع في خانة البحث المكثف عن العواطف لا في هيبة القَسَم: إن الفردانية الكيفية حلت محل الفردانية الكمية «المرفرِفة». في العلاقات الحميمية، نرغب في الحرية -ونحصل عليها- أقل من

رغبتنا في *الكيف الشامل*. اليوم، يعني التميزُ العلائقي صحةَ العواطف، واحترام الشخص، والالتزام الكامل للكائنات، ولو في زمن محدد.

لهذا فإن مخيالنا المتعلق بالوفاء مثاليٌّ مثلما هو واقعي. مثالي لأننا لا نزال نؤمن -علىٰ الرغم من كل شيء- بمثل أعلىٰ للحب ينتصر علىٰ استنزاف الزمن. وواقعي لأن الجهد المطلوب لا يسعىٰ نحو «الأبدية». إن الوفاء ما بعد التخليقي هو ما يجمع بين الأمل الفضفاض في «الدوام» والوعي الصافي بـ «المؤقت». إذا لم يعد المتحابون يُقسِمون علىٰ «وفاء أبدي»، فلأنهم استبطنوا -نوعا ما وإن كانوا يرفضون ذلك- القانون الواقعي القاسي للهشاشة وعدم الثبات في الرغبة الغرامية. المطلوب البقاء وفيا ما دام الحب قائما، ثم تفتح لعبة الحياة من جديد. إن أخلاق الوفاء خارج الواجب هي أخلاق الصحة داخل الانقطاع، وأخلاق الواحد والمتعدد.

إن التفسيرات التي تقدم كثيرا لشرح هذه الظاهرة معروفة. من ذلك إخفاق اللحظة التحررية وتناقضاتها وخيبات أملها، واستحالة ضمان حياة متحررة حقا في مجال الحب، وعدم قابلية الغيرة في الإنسان للاختزال: في قلب تكيفِ القيم وتطورها، توجد مآزق الثقافة المضادة والفردانية المضادة للتخليق. مؤخرا، أكد الرعبُ من فيروس «السيدا» هذا التوجه بشدة: إنها فضيلة الاضطرار، فعصرنا يتبنىٰ الوفاء لعجزه عن التعاطي دون عقاب مع ملذات الشهوانية المتغيرة. هذه العوامل كلها لعبت دورا مهما دون ريب، ولكنها لا تفسّر كل شيء. وهكذا فإن الشباب يعلنون تعلقهم بالوفاء في الوقت الذي لا يشكل فيروس السيدا عندهم اهتماما أولويا؛ وفوق ذلك، فإنهم -بالبداهة- لم يتأتّ لهم أن يشهدوا المآزق العاطفية للطوباوية الغرامية والشهوانية في العصور السابقة. في هذه العودة لخلق الوفاء، يوجد ما هو أكثر من رد الفعل الإيديولوجي، أو التكيف مع وضعية خطر داهم: توجد حاجة ملحة وتطلع لا يفارق الثقافة النيو-فردانية.

ليس الخوف من الموت هو الذي أعطىٰ المشروعية الاجتماعية للوفاء، ولكن بالأحرىٰ الرغبة الواسعة في تحصيل الأمن والاستقرار العاطفيين في

مجتمعات تتزايد فيها معدلات الحركة والتنافس، وتنعدم المعالم الثابتة. من الآن فصاعدا، صارت الهويات الاجتماعية والسياسية والأسرية والجنسية والمهنية عائمة، وتساقطت الأساطير العلمية والإيديولوجية، وصار المستقبل مثقلا بتهديدات البطالة؛ يجب البحث عن تدريبات مهنية باستمرار، واتخاذ قرارات مهمة في كل شيء: إن عصر الاستقلالية الفردانية هو عصر تعميم زعزعة الاستقرار، الذي ينتج الإجهاد والقلق المزمنين. إن الاحتفاء بالوفاء فيه نوع جواب عن هذه الحضارة المسببة للقلق، ويُدخل شيئا من الوحدة والاستمرارية حيث لا يوجد سوىٰ الضبابية والاضطراب والتساؤل. في جذور القيمة الممنوحة للوفاء، توجد الهشاشة النرجسية المعاصرة، والرغبة الواضحة تقريبا في تأسيس التجانس والدوام، والأمل في حياة حميمية في مأمن من تقلبات العالم.

في الآن نفسه، يعبر انتصار الوفاء عن الرغبة في التخلص من آثار المسار الانعزالي لعصرنا الراهن. كلما زادت إمكانات الاختيار، زاد التفكك الاجتماعي؛ كلما زادت الاستقلالية الذاتية، صار التواصل بين الناس أكثر تعقيدا وصعوبة وكثير المتطلبات. إن الوسواس الأكبر للفرد النرجسي ليس الجنس بقدر ما هو العجز العلائقي، والوحدة، وعدم تفهم الآخرين. ما يقال من خلال تنصيب الوفاء مثلا أعلىٰ، هو الرعب من فصل الضمائر، والتطلع إلىٰ الشفافية والتواصل الذاتي المشترك. المفارقة الغريبة هي أنه كلما زاد معدل نرجسية الفرد، زادت أحلامه بحياة ممتدة أكثر مع شريك الحياة.

مهما تكن أهمية هذه العوامل، فإنها لا تحيط بالقضية من جميع جوانبها. في الحقيقة، يتضح في الاعتراف المجتمعي بالوفاء، الرعبُ من انعدام المعنىٰ في المغامرات السريعة التي لا تدوم، ومن الفراغ الملازم لتكرار الغراميات قصيرة الأجل. من ناحية أولىٰ، يبنىٰ عصر الاستهلاك علىٰ الإثارة المستمرة للرغبات المادية والشهوانية؛ ومن ناحية أخرىٰ، لا يكلّ من السعي إلىٰ القضاء علىٰ كل ما يشبه «المتع غير المنتجة»: جميع الطاقات ينبغي أن تصبح عملية ومحسَّنة ومستفادا منها، وينبغي أن تكون صحية ومسؤولة، وينبغي المحافظة علىٰ الشباب

واللياقة البدنية. تستمر الحملة علىٰ «الجزء اللعين»[1]. لم نعد نؤمن بالغايات التاريخية الكبرىٰ، ولكن نريد فقط العملي والخاص. إن دوامة الفردانية لا ترادف فسوق الأجساد، بل المتَع البنَّاءة والبحث عن المعاني المصغّرة. إن البحث عن معنىٰ علائقي يبني الحياةَ فيه فردان اثنان، يوازي إعادة اكتشاف المقدس أو التقاليد. في كل مكان، تعيد الفردانية الجديدة الاعتبار للبعد الحسّي كأداة للبناء الشخصي للحياة. صارت النرجسية فينا «حكيمة»، فهي تترصد «للتخطيط»، ذاك المنتِج المتنور للحياة. يبتعد عنا زمن نشوة الحاضر المحض، فحتىٰ الحب لا ينبغي أن يبذّر في لا شيء، بل يتطلب جدّية الأمد ومخيال الاستمرارية البنّاءة.

(١) عنوان كتاب لجورج باتاي (Georges Bataille) صدر عام ١٩٤٩، ويعني بالجزء اللعين: فائض الطاقة الذي يجب التخلص منه [المترجم].